دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب

د. وارزقـــي ميلود- جامعة الجزائر 3-

ملخص:

يقتضي أي مسار جدي للخروج من الفقر وجود اقتصاد قوي يخلق فرص العمل ويقدم رواتب جيدة؛ وحكومة يمكنها توفير المدارس والمستشفيات والطرق والطاقة؛ وأطفال أصحاء ينعمون بتغذية جيدة ويشكلون رأس المال البشري في المستقبل لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

لقد حددت مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لنفسها هدفين طموحين يمكن بلوغهما، يرتكز عليهما عملها في التصدي لهذه التحديات التاريخية. وعلى وجه التحديد، ستسعى مجموعة البنك جاهدة لإنهاء أوضاع الفقر المدقع على مستوى العالم بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك في البلدان النامية، وهو ما سيقتضي زيادة نمو مستوى الدخل 40 % من السكان. ويتضمن هذا الجهد الاستثمار في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين، والحد من عدم المساواة، وهما عنصران أساسيان في خلق الرخاء وتعزيز أسس النمو الاقتصادي المستدام. وسيتم تحقيق هذين الهدفين على نحو قابل لاستمرار بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الإقلال من الفقر، تحقيق الأمن الغذائي، البنك العالمي.

Résumé:

La nécessite d’une voie sérieuse de la pauvreté et une économie forte crée des emplois et offre de bons salaires, le gouvernement peut fournir aux écoles, les hôpitaux, les routes et l'énergie, et les enfants en bonne santé bien nourris et constituer le capital humain dans l'avenir pour stimuler la croissance économique avant.

La Banque mondiale et le Fonds monétaire international ont fixé deux ambitieux peut être atteint, en fonction de leur travail. Plus précisément, la Banque mondiale cherche à mettre fin à la pauvreté et les

conditions extrêmes du monde d'ici 2030, et promouvoir la prospérité commune dans les pays en développement, ce qui nécessitera une augmentation des revenus de 40% de la croissance de la population. Cela inclut d'investir dans l'effort pour atteindre le principe d'égalité des chances pour les citoyens et réduire les inégalités, et sont essentiels à la création de la prospérité et de renforcer les bases d'une croissance économique soutenue. Cet objectif sera atteint deux objectifs dans un environnement social et économique durable rétractable

Mots clés: Fonds monétaire international, réduction de la pauvreté, la sécurité alimentaire, la Banque mondiale

مقدمة:

بنحو 21% من السكان في البلدان النامية يعيشون على 1.25 دولار أو أقل يوميا، نزولا من 43% عام 1990 و 52 % عام 1981. ومع ذلك، فإن هدف الحد من الفقر لم يتحقق بعد في كثير من أجزاء أفريقيا وجنوب آسيا. فمازال أكثر من مليار شخص في شتّى أرجاء العالم يعيشون في فقر مدقع، وكثيرون غيرهم يعانون الجوع ويتعرضون لصدمات تتعلق بالبيئة أو الأسعار. وما زال نقص التغذية واحدا من أخطر تحديات الصحة العامة التي يواجهها العالم ولكن أقلها من حيث الجهود المبذولة للتصدي لها. فقرابة ثلث الأطفال في البلدان النامية يعانون نقص الوزن أو التقزُّم (انخفاض الطول بالنسبة للعمر)، ويرجع ثلث كل وفيات الأطفال إلى نقص التغذية. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع المجتمع الدولي على إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد، وزيادة دخول أفقر 40 % من السكان في كل بلد. ونظرا لأن الأمن الغذائي جزء حيوي من هذا الجهد، قامت مجموعة البنك الدولي بزيادة تمويلها للمشروعات الزراعية إلى 8-10 مليارات دولار سنويا، وتعمل من خلال عدة طرق لبناء الإنتاجية الزراعية وتوفير سبل المرونة في مواجهة تغير المناخ.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الموضوع محل البحث إلى محورين أساسين محاولة منا الإلمام بكل الجوانب وهي:

أولا: مقاربة البنك الدولي في الإقلال من الفقر

1. إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك
2. خطوات البنك الدولي
3. إستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر والجوع
4. أهم إنجازات البنك الدولي في التقليل من الفقر خلال العام 2013.
5. أمثلة لبعض النتائج المحققة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

ثانيا: مقاربة صندوق النقد الدولي للإقلال من الفقر

1. تعريف صندوق النقد الدولي
2. أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي
3. المنهج الجديد لصندوق النقد الدولي للإقلال من الفقر
4. إستراتيجية صندوق النقد الدولي للحد من هذه الظاهرة .

I. مقاربة البنك الدولي في الإقلال من الفقر

على مدى العقود الثالثة الأخيرة، سجلت نسبة الفقر في العالم تراجعا سريعا. وتقل نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2013 عن نصف ما كانت عليه عام 1990. وبناء على هذا التوجه، فمن الممكن فعليا تصور القضاء على الفقر المدقع في العالم خلال جيل واحد فقط.

ورغم ذلك، مازال هناك اليوم أكثر من مليار شخص يعانون العوز والحرمان، كما يبدو أن مستويات عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي آخذة في الارتفاع في العديد من البلدان، وهناك العديد من التحديات الملحة والمعقدة التي يجب التغلب عليها كي نتمكن من الحفاظ على قوة الزخم التي تحققت مؤخرا في جهود الحد من الفقر.

1 **إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك**: يستخدم البنك الدولي خطي فقر على المستوى العالمي وذلك لقياس الفقر ومقارنته على مستوى العالم. أما خطوط الفقر النسبية والمستخدمة داخل دول العالم، خصوصاً الدول المتقدمة، فتحدد

بمعايير أخرى كنسبة معينة من متوسط دخل الفرد أو كنسبة من متوسط دخل أفقر 40 % من الأسر في المجتمع.

ويتغير خط الفقر النسبي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر بالنسبة للبلد نفسه. ووضع البنك الدولي لأغراض المقارنة بين دول العالم حدين للفقر على مستوى العالم وهما دولار ودولاران للفرد الواحد في اليوم بالقوة الشرائية المعادلة لعام 1993. والحد الأول هو للفقر المدقع، ويعرف الفقر المدقع (فقر الغذاء) على مستوى العالم بدولار واحد للفرد في اليوم (وقد رفع هذا الحد إلى 1,25 دولار في اليوم للفرد الواحد لعام 2005، ومقيم بالقوة الشرائية المعادلة في عملات دول العالم.).

أما الحد الثاني فهو للفقر على مستوى العالم. وبلغ عدد الفقراء الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم عام 2005 نحو 1.4 مليار شخص، وهو ما يمثل أكثر من خمس سكان العالم. كما بلغ عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولارين ونصف في اليوم 3.1 مليار شخص أو أقل بقليل من نصف سكان العالم في عام 2005.

2 **خطوات البنك الدولي:** بين عامي 2003 و 2013 ساندت مجموعة البنك الدولي خدمات التغذية الأساسية لأكثر من 211 مليونا من النساء الحوامل والأمهات المرضعات والمراهقات والأطفال دون الخامسة. وارتبطت مؤسسة التنمية الدولية –وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لتمويل أشد بلدان العالم فقرا- بتقديم مبلغ قياسي 22.2 مليار دولار في السنة المالية 2014 لحفز النمو الاقتصادي وتعزيز الرخاء المشترك ومكافحة الفقر المدقع. وانضمت مجموعة البنك الدولي إلى أكثر من 100 شريك من المؤسسات والمنظمات لاعتماد إطار عمل توسيع نطاق التغذية الذي ينص على المبادئ وأولويات العمل لمعالجة نقص التغذية ومساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

3 إستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر والجوع :

- تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح وضمانات إلى الحكومات.
- إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية.

- استخدام شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التغذية للتخفيف من حدة تأثير الأزمتين الغذائية والمالية.
- زيادة المساندة من أجل الزراعة والأمن الغذائي .
- زيادة الإنفاق على الزراعة إلى نحو 8-10 مليارات دولار سنويا بين عامي 2013 و2015 صعودا من 4 مليارات دولار عام 2008 .[1]
- القيام بدور القيّم على البرنامج العالمي المتعدد المانحين للزراعة والأمن الغذائي لمساعدة البلدان على وضع إستراتيجيات للأمن الغذائي وتنفيذها .

4 **أهم الإنجازات ونتائج البنك الدولي في الإقلال من الفقر في عام 2013:** بالرغم من استمرار التحديات الإنمائية وهشاشة تعافي الاقتصاد العالمي، يواصل البنك الدولي جهوده لإنهاء أوضاع الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، وهما الهدفان اللذان وافق عليهما مؤخرا مجلسا المديرين التنفيذيين والمحافظين. وشارك المديرون التنفيذيون أيضا مع أعضاء جهاز الإدارة العليا بالبنك في وضع الإستراتيجية التي ترشد بها المؤسسة في تنفيذ هذين الهدفين. وعلى صعيد متصل، ناقش المجلس ورقة بعنوان "رؤية مشتركة لمجموعة البنك الدولي" عرضت على مجلس المحافظين للنظر فيها في اجتماعات لجنة التنمية في ربيع 2013.

وجاءت محاور التركيز الخاصة بتوفير الوظائف والتعامل مع مخاطر الكوارث والمساواة بني الجنسين في صميم مناقشات المجلس لتحقيق أهداف البنك. وكان محور التركيز الخاص بتوفير الوظائف قد حظي بتغطية واسعة في مطبوعة البنك الدولي الرئيسية المعنونة ""تقرير التنمية في العالم 2013: الوظائف" واتجاهات سياسات البنك اللاحقة. كما أثرت مطبوعة سينداي : إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل" حوارات المجلس حول القضايا ذات الصلة بمخاطر الكوارث. وشملت المناقشات الأخرى الخاصة بمخاطر الكوارث و المخاوف المتصلة بالأمن الغذائي؛ والإستراتيجيات والمساندة لبعض الكوارث الطبيعية، مثل تلك التي وقعت في هايتي وساموا؛ والقضايا التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ربو+20)، ومؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في الدوحة بقطر. كما أفاد تقرير محدث عن تنفيذ أجندة المساواة بني اجل نسني في مجموعة البنك الدولي عن التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بني اجل نسني.

وناقش المديرون التنفيذيون أيضا مطبوعة البنك المعنونة "تقرير الرصد العالمي 2013[2]: ديناميكيات العالقة بني الريف والحضر والأهداف الإنمائية للألفية". علاوة على ذلك، كانت مسألة الاقتصاديات الهشة والمتأثرة بالصراعات في الصدارة أثناء مناقشات الإستراتيجيات والعمليات. ويتطلع المديرون التنفيذيون إلى مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2014: تحت عنوان المخاطر والفرص ،إدارة المخاطر من أجل التنمية" التي ستصدر في وقت الاجتماعات السنوية للبنك في واشنطن من هذا العام.

- ✓ **إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك:** دخلت مجموعة البنك الدولي عهدا جديدا باعتمادها هدفين قابلين للقياس لإنهاء الفقر المدقع على مستوى العالم بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك، وهما ما ستسعى إلى تحقيقهما على نحو قابل للاستمرار بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. إن بلوغ هذين الهدفين سيتطلب الإقرار بأن النمو الاقتصادي وحده لا يبني رفاهية مستدامة وشاملة للجميع؛ فزيادة مستويات الاضطرابات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم كانت نتيجة في جانب منها الارتفاع التباينات الاقتصادية ونقص الفرص المتاحة أمام فئات المجتمع كافة. كما سيتطلب زيادة التعاون فيما بني شركاء التنمية، بما في ذلك المؤسسات متعددة الأطراف والدول الأعضاء فيها. وهذا التعاون ضروري في وقت تستمر فيه حالة عدم اليقين والشكوك التي تكتنف الاقتصاد العالمي.
- ✓ **العمل في اقتصاد عالمي آخذ في التعافي لكنه لا يزال هشا:** بعد مرور أكثر من ستة سنوات من المرحلة الأولى من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تعافت البلدان النامية بشكل عام وتواصل منوها بوتيرة أكثر سرعة من بلدان العالم المتقدمة. إلا أن تفاوت وتيرة التعافي استمر في إضعاف معدلات النمو في مناطق كثيرة من العالم؛ فمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية انخفض إلى 5 %

عام 2012، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى تباطؤ النمو في العديد من الاقتصاديات الكبيرة متوسطة الدخل، وخاصة في النصف الأول من العام. وفي غضون ذلك، تستمر الظروف المناوئة الناجمة عن عمليات إعادة الهيكلة وضبط أوضاع المالية العامة في البلدان مرتفعة الدخل، وإن كانت ستخف حدتها؛ مما سيؤدي إلى تسريع النمو بعض الشيء في السنوات العديدة القادمة.

وبالنسبة للبلدان النامية إجمالا، من المتوقع أن تظل معدلات النمو الاقتصادي مستقرة دون تغير. حيث بدأ النمو الاقتصادي في بلورة إمكاناته الأساسية في عام 2013. ومنذ النصف الأول من عام 2012، أسهمت زيادة التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية والتحسن الطفيف في النمو في بعض البلدان مرتفعة الدخل، لاسيما الواليات المتحدة، في تحسن صورة الاقتصاد العالمي.

ويواصل البنك الدولي إسداء المشورة للبلدان النامية كي تركز على احتياجات السياسات الداخلية، بما في ذلك القيام بإصلاحات لتخفيف نقاط الاختناق في جانب العرض، مثل الفجوات القائمة في البنية التحتية المادية والاجتماعية والتنظيمية. وينصح البنك البلدان أيضا بالقيام تدريجيا بإعادة بناء احتياطياتها الوقائية النقدية والمالية إلى مستوياتها السابقة (من خلال الحفاظ على مستويات منخفضة نسبيا من الدين العام على سبيل المثال)، التي سمحت للكثير منها بمواجهة بعض آثار الأزمة المالية.

وتمكنت البلدان النامية، التي تمتعت بحيز في ماليتها العامة لإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، من ضمان عدم تضرر مواطنيها الأشد فقرا من هذه الأزمة، كما حدث في الأزمات السابقة. إلا أن الاحتياطيات الوقائية المالية والنقدية في الكثير من هذه البلدان قد استنفدت بدرجة كبيرة حاليا. ويتيح النمو الاقتصادي الفرصة لهذه البلدان لاستعادة هذه الاحتياطيات إلى مستوياتها السابقة مبرور الوقت، دون أن تلجأ إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام. وسيتوقف القيام بذلك في البلدان النامية على زيادة مستويات الإنتاجية والاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري وتحسين نظم إدارة الحكم.

يشكل تدعيم إدارة الديون عاملا بالغ الأهمية في تحقيق الرفاهة الاقتصادي أي بلد. ومنذ عام 2009، قدم البنك الدولي مساعدات فنية تتعلق بإدارة الديون إلى 59 بلدا. وعلى صعيد البلدان الأكثر فقرا، يقدم البنك تخفيفا لأعباء الديون المستحقة عليها عن طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف (MDRI). وفي عام 2012، تلقت ثلاثة بلدان – هي جزر القمر وكوت ديفوار وغينيا – مساعدات كاملة لتخفيف أعباء الديون في إطار هاتين المبادرتين. وتشاد هي البلد الوحيد الذي بدأ برنامجه لتخفيف أعباء الديون لكنه لم ينجزه بعد، كما أن هناك ثلاثة بلدان تتمتع بإمكانية التأهل - هي إريتريا والصومال والسودان – لم تشارك مشاركة كاملة أو تستفد بعد من مبادرتي تخفيف أعباء الديون هاتين.

- ✓ **مواءمة جهود مؤسسات مجموعة البنك الدولي نحو أهداف مشتركة:**

شكلت مكافحة الفقر دائما عنصرا محوريا في تحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي . ويتطلب بلوغ هذا الهدف في عالم شهد تغيرات جذرية في السنوات الأخيرة أن تواصل مجموعة البنك الدولي تطورها باعتبارها مؤسسة واحدة وقد دشن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، بعد أن تبوأ مهام منصبه بقليل، حوارا عالميا فيما بين مجلس المديرين التنفيذيين وأصحاب المصلحة المباشرة وجهاز الموظفين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا حول العقبات القائمة والحلول المطلوبة لإنهاء الفقر في العالم .وبناء على الإسهامات والآراء التي تلقاها البنك من مختلف أنحاء العالم، أعد الرئيس كيم مقترحا يتضمن هدفين طموحين ولكن يمكن بلوغهما لتحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي:

وفي اجتماعات لعام 2013 ،[3] صادقت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي على هذا المقترح. يعيش حوالي 1.2 مليار شخص في فقر مدقع – أو نحو 21 % في من السكان في العالم النامي .

ويتطلب تحقيق الهدف المتعلق بإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تزيد على 3% على مستوى العالم.(4)

أما الهدف المتعلق بتعزيز الرخاء المشترك فيتطلب زيادة نمو الدخل لأفقر 40 % من السكان في كل بلد من البلدان النامية، وكذلك الأشخاص الأكثر عرضة للسقوط في براثن الفقر .وسيتطلب هذا الهدف القيام باستثمارات من شأنها تشجيع إدخال تحسينات واسعة على مستويات المعيشة للشرائح محدودة الدخل، وإتاحة الفرص لجميع المواطنين.

- ✓ **التصدي لتغير المناخ:** يعكف البنك الدولي على إعداد إستراتيجيات جديدة لمساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ الذي يشكل خطرا جسيما على التنمية الاقتصادية وجهود مكافحة الفقر .وما لم يتخذ العالم إجراءات جريئة ، فإن كوكباً ترتفع درجة حرارته يهدد بضياع عقود من التنمية وجعل الرخاء بعيداً عن متناول ملايين البشر.

وفي السنة المالية 2013 ، أقرض البنك 4.1 مليار دولار لصالح مشروعات التخفيف من حدة تغير المناخ، و 2.9 مليار دولار لصالح مشروعات التكيف مع الآثار الناشئة عنه. وتُعتبر السندات الخضراء للبنك الدولي، التي تساند تمويل هذه الأنشطة، عاملا تحفيزيا لظهور سوق السندات الخضراء التي تساعد على تعبئة الأموال من القطاع الخاص لتمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.

- ✓ **مساندة السكان في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات:** التزام البنك بإنهاء الفقر المدقع للتحديات الخاصة بالأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث يعيش نحو ربع سكان العالم .ووفقا لتقرير الرصد العالمي 2013 ، فإن 20 من هذه الدول قد استوفت مؤخرا واحدة على الأقل من الغايات الفرعية الإحدى والعشرين المنبثقة عن الأهداف الإنمائية للألفية؛ وحققت ثماني منها الهدف المتعلق بخفض أعداد الفقراء المدقعين إلى النصف، وتسير 6 دول أخرى على المسار الصحيح لبلوغ غايات منفردة قبل عام . 2015 إلا أن هذا النجاح الذي تحقق بشق الأنفس يبدو هشا .وتؤكد حقيقة أن تجدد الصراعات والأزمات

يمكن أن يقوض التقدم الذي تحقق مؤخرا على ضرورة القيام بعمل دؤوب من جانب هذه البلدان، واستمرار الدعم من المجتمع الدولي.

- ✓ **الاستثمار في التعليم والصحة:** توفير التعليم والخدمات الصحية الجيدة للجميع مكون أساسي من مكونات التنمية الاقتصادية. ويُعتبر البنك إحدى الجهات الرئيسية الداعمة للتعليم في البلدان النامية، إذ تصل حافظة عملياته إلى أكثر من 9.3 مليار دولار لتمويل عمليات في هذا القطاع في 72 بلدا .واستثمر البنك أكثر من 2.9 مليار دولار في برامج التعليم في السنة المالية 2013 .ومن هذا المبلغ، ارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم حوالي 1.3 مليار دولار لتمويل برامج التعليم الأساسي.
- ✓ **تشجيع الفرص المتاحة أمام النساء والفتيات (المساواة بين الجنسين):** إن وضع النساء في صميم عملية التنمية ليس فقط هو العمل الصحيح الذي ينبغي القيام به، ولكنه أيضا الأمر الصائب من الناحية الاقتصادية، إذ تُعتبر المساواة بين الجنسين محركا لتحقيق الإنصاف وتعزيز القدرة على المنافسة في الأمد الطويل . فنقص الاستثمار في النساء والفتيات يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .ويلتزم البنك بدمج المساواة بين الجنسين في برامجه ومشروعاته.

والمساواة بين الجنسين هي أحد محاور التركيز الخاصة في العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي تغطي السنوات المالية (2012-2014)، مما يعني أن المؤسسة تقدم التمويل وترصد العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أشد البلدان فقرا في العالم. ويواصل البنك تتبع التزاماته بالمساواة بين الجنسين بموجب بطاقة قياس الأداء المؤسسي، وإطار قياس نتائج العملية السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

- ✓ **العمل على خلق الوظائف ودعم التجارة ومساندة الحماية الاجتماعية:** توفر الوظائف مسارا أساسيا للخروج من الفقر .ورغم أن التحويلات النقدية يمكنها المساعدة، فإن دراسة تحليلية عملية تشير إلى أن الدخل المكتسب من العمل هو أهم العوامل التي تسهم في الحد من الفقر .وكما ورد في

مطبوعة" تقرير عن التنمية في العالم : 2013الوظائف"، فإن التشغيل هو أهم محدد لمستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم، ويسهم في زيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد فضلا عن تحسين التماسك الاجتماعي.

وتتفاوت صورة معدلات التشغيل اليوم تفاوتا كبيرا .فبعض البلدان النامية تشهد نموا متواضعا في معدلات التشغيل بالرغم من تباطؤ أسواق العمل في معظم البلدان مرتفعة الدخل والكثير من البلدان النامية . وعلى الصعيد العالمي، هناك أكثر من 200 مليون من النساء والرجال والشباب عاطلين عن العمل، وأكثر من مليار شخص يعملون عملاً هامشياً، أي في وظائف منخفضة الدخل أو في القطاع غير الرسمي تدر عليهم دخلا أقل من إمكانياتهم.

- ✓ **الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي:** تشكل الاستثمارات في قطاع الزراعة عنصرا حيويا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان العالم من الغذاء .إذ يجب على العالم أن يزيد إنتاجه الغذائي بحوالي 50 % بحلول عام 2050 لتلبية احتياجات السكان المتوقع أن يبلغ تعدادهم 9 مليارات نسمة . ولمساعدة البلدان على توفير الاحتياجات الغذائية اليوم وفي المستقبل، تعمل مجموعة البنك على زيادة مساندتها لقطاع الزراعة زيادة كبيرة من المتوقع أن ترتفع من متوسط قدره 7 مليارات دولار سنويا في السنوات 2010 -2012 إلى ما تصل إلى بين 8 و 10 مليارات دولار سنويا في السنوات 2013-2015.
- ✓ **إحداث تحولات في حياة الناس عن طريق البنية التحتية:** تُعتبر تنمية البنية التحتية عاملا بالغ الأهمية لتحقيق النمو والحد من الفقر وخلق الوظائف. وتشكل المساندة التي يقدمها البنك لمشروعات البنية التحتية، بما في ذلك النقل وإمدادات المياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 37 % من إجمالي القروض التي قدمها البنك للبلدان المتعاملة معه في السنة المالية 2013 ، ويمثل ذلك أكبر مجال لعمل البنك الدولي.

ويسترشد عمل البنك في هذا القطاع بإستراتيجية تغطي ثلاث سنوات اعتمدها عام 2012 بعنوان" التحول من خلال البنية التحتية ."وقد حفزت الإستراتيجية الجديدة العمل بشأن الاستثمارات" التحويلية "التي تحقق المستوى

الأمثل للنمو المكاني منخفض الانبعاثات الكربونية والشامل للجميع، والمنافع المشتركة .وفي السنة الأولى من بدء تطبيق الإستراتيجية الجديدة، تمت الموافقة على مشروعات تراوحت ما بين كهربة الريف وتنمية مصادر الطاقة المتجددة في بنغلاديش، وتنمية مصادر توليد الطاقة الكهرومائية في الكاميرون.

- ✓ **تكوين شراكات لإدارة المخاطر والكوارث:** تتزايد الأهمية المحورية لإدارة مخاطر الكوارث في عمل البنك .وعند وقوع الكوارث، يكون البنك على أهبة الاستعداد لمساندة البلدان عبر إجراء عمليات تقييم للاحتياجات بعد الكوارث والتخطيط للتعافي وإعادة الأعمار .وفي السنة المالية 2013، استجاب البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها لما يبلغ 12 طلبا من الحكومات لتقديم المساعدات بعد الكوارث . وبدأ بالفعل أكثر من ثلثي إستراتيجيات الشراكة للبنك الدولي في إدراج إدارة مخاطر الكوارث ضمن مكوناتها.

- ✓ **الالتزام بالشفافية والمساءلة والمسؤولية المؤسسية:** تُعتبر الحوكمة الرشيدة وجود مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة عنصرين بالغي الأهمية في جهود الحد من الفقر وتحقيق الفاعلية الإنمائية .يعمل البنك الدولي بنشاط على تشجيع الحكومات على زيادة مستوى الشفافية والمساءلة أمام المواطنين، وأن تكون أقل عرضة للوقوع في براثن الفساد، وعلى تحسين تقديم الخدمات . وفي السنة المالية 2013، وجه البنك% 11.7 من القروض والمنح التي قدمها، أو حوالي 3.9 مليار دولار، لمساعدة البلدان على تحسين أداء مؤسسات القطاع العام الرئيسية ورفع مستوى مساءلتها .وفي السنوات المالية 2010-2012، ساعدت مشروعات البنك المنفذة 57 بلدا على ترقية أنظمة إدارة الشؤون المالية العامة لديها، و 28بلدا على تدعيم أنظمتها الخاصة بالخدمة المدنية والإدارة العامة، و 27 بلدا على تحسين سياساتها وإدارتها الضريبية.

5- أمثلة لبعض النتائج المحققة للإقلال من الفقر من طرف مجموعة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لم تزل التغيّرات السياسية والاقتصادية التاريخية تعيد تشكيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اختلاف وتيرة التغيّرات وطبيعتها اختلافاً واسعاً من بلدٍ لآخر .وستتحدد جدوى هذه التغيّرات السياسية تبعاً لقدرتها على تحقيق تحسينات اجتماعية واقتصادية ملموسة خاصة خلق فرص العمل لملايين العاطلين، لاسيما الشباب .ولذلك، يكتسي النمو الاقتصادي المؤدي إلى خلق فرص العمل أهميةً بالغةً في هذه المنطقة.

وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بنسبة % 6.4 عام 2012، مقابل3.1 % عام 2011 ، عندما أدت الاضطرابات السياسية إلى إضعاف النمو . ويعكس التباطؤ في معدل النمو إلى % 3.8 عام 2013 وجودَ إمكانية كبيرة للعودة إلى تحقيق نمو أكثر استدامة في بعض البلدان المصدرة للنفط التي ارتفع معدل النمو بها في عام 2012 ، ليعوِّض هبوطاً مماثلاً في العام السابق .وعلى الرغم من أن عدد الفقراء بالمنطقة لا يزيد على2% (1.25 دولار للفرد في اليوم)، فإن نحو % 14 من سكان المنطقة، أو 4 ملايين نسمة، مازالوا يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم.ومن أهم النتائج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (5)

في الفترة بين عامي 2006 و 2011 ، أدت مشروعات التوسع في الفصول الدراسية بجيبوتي إلى زيادة التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية إلى أكثر من 7 آلاف طفل، من بينهم 3300 طفلة تقريباً .كما تلقى أكثر من 3700 موظف بالمدارس تدريباً خلال هذه الفترة، من بينهم معلمون ومديرون ومستشارون تربويون.

- ✓ ساهم التمويل الإضافي للمشروع الأول للبنية التحتية للبلديات بلبنان في إعادة إعمار مرافق البنية التحتية في 178 بلدية، بما في ذلك إنشاء 175 كم من الطرق، وأكثر من 10 كم من بالوعات صرف مياه الأمطار، وأكثر من 48كم من الجدران الحاجزة .وقد استفاد من هذا المشروع حوالي 375427 شخصاً باستعادة الخدمات الأساسية وتوفير فرص للتنمية الاقتصادية.

- ✓ ساعد برنامج يسانده البنك في المغرب على تحسين نظام الإدارة لقطاع النفايات الصلبة والارتقاء بمستوى خدمات جمع النفايات .ويستفيد من خدمات جمع النفايات 12 مليون شخص أو 66 % من سكان الحضر، كما ارتفعت نسبة النفايات المجمّعة التي تم التخلص منها في مدافن صحية من 10 %إلى 32 % خلال الفترة 2008-2011.

II. مقاربة صندوق النقد الدولي للإقلال من الفقر

1 - تعريف صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947[6].

ولا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة ويضم الصندوق للأعضاء الأصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعتبر أعضاء أصليين وقد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد و لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[7].

ويمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و هو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء و التعمير في الأهمية ويرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي العمل على استقرار أسعار الصرف و حرية تمويل العملات فضلا

على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية و هي أقل على المستوى الإستراتيجي[8].

صندوق النقد الدولى هو مؤسسة نقدية، وليس مؤسسة إنمائية، ولكنه يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء. فالنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وهو عنصر أساسى في جهود الحد من الفقر، يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة، وهى السياسات التى تمثل جوهر التفويض المنوط بصندوق النقد الدولي.

وقد ساعد صندوق النقد الدولى البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالى. وفيما بين عامى 1986 و1999، حصل 56 بلداً يبلغ مجموع سكانها 3.2 بليون نسمة على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقاً لتسهيل التصحيح الهيكلى (SAF) وخليفته التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى اللذين أنشئا لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتتحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات.

وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهاماً ملموساً في جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل، ولكن كثيراً من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي ومجتمع المانحين الأوسع.

وقد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها بإجراء عملية إعادة بحث مكثفة لاستراتيجيات التنمية والديون في السنوات الأخيرة، وتم بعدها الاتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان.

وفي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في عام 2013، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجاً جديداً ينص على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هى الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك

للبلدان الأعضاء. ويجسد هذا الاتجاه منهجاً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق.[9]

2- أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي:

لم يستهدف إنشاء صندوق النقد الدولي في البداية التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الأوروبية الصناعية و التي عانى اقتصادها من عجز كبير في موازين مدفوعاتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و لكن مع المتغيرات السياسية و الاقتصادية التي واجهت العالم و دعت الصندوق إلى الاهتمام بمشكلات الدول النامية و ذلك عن طريق تقييم القروض و منع التسهيلات لها و بذلك اتسعت دائرة نشاط الصندوق لتشمل كل دول العالم تقريبا[10].

وبالتالي فقد أصبح صندوق النقد الدولي يقوم بوظائف عديدة و ذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف و التي نستعرضها كما يلي:

✓ **أهداف صندوق النقد الدولي**: وتتمثل في ما يلي:

- الهدف العام لصندوق النقد الدولي هو تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد وذلك بواسطة هيئة دولية دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، وخاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق، وقد استلزم ذلك وجود منظمة دولية تملك خبرات و آليات تعمل على ضبط أسعار العملات الوطنية.
- تشجيع النمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة، إلا أنه يجب أن يكون ذلك التوسع متوازنا بين جميع أطرافه والسبب في ذلك أن التوسع غير متوازن يؤدي إلى الخلل في معدل التبادل للعملات، مما يؤدي إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية.
- العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية و القصد من ذلك مجابهة السياسات الاقتصادية التي تحدد

سعرا تحكميا للعملات الوطنية بهدف تشجيع التصدير ودعم منتجات وطنية معينة لحماية الصناعة الوطنية و يهدف الصندوق إلى وضع قواعد ونظم نموذجية لتبادل العملات.

- إنشاء نظام المدفوعات متعدد الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.
- العمل على إلغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الخارجية(11).
- تدعيم الثقة لدى البلدان، متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دول اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

✓ **وظائف صندوق النقد الدولي:**

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية(12).

كما يمكن إبراز و بشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الإختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي ومالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار منها 18 مليار لتركيا و 13.1 للبرازيل و 20 مليار دولار لدول أخرى و مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه لطلب المساعدة(13).

- اقتراح السياسات التصحيحة التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة)[14].

3 -المنهج الجديد لصندوق النقد الدولي في التركيز على الفقر:

يستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التى تسترشد بها عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر. وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدة الفقر، وزيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية.
- من الاعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية والحد من الفقر، والإستراتيجية المتبعة لتحقيقها، والتوجه المعتمد في تطبيقها.
- يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان.
- ينبغى التركيز بشكل واضح على النتائج.

وطبيعى أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولاً بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع، بما في ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين. ولن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل من جانب الحكومات وشركائها. وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقوم البلدان المشاركة بإعداد خطة شاملة ضمن إستراتيجية الحد من الفقر، وتيسر هذه الخطة الكلية على المجتمع الدولى - بما في ذلك صندوق النقد الدولي - تقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية.

4 -إستراتيجية صندوق النقد الدولي للحد من الفقر

رغم عدم وجود نموذج قياسى فهناك عدد من العناصر الأساسية المرجح أن تشترك فيها جميع الاستراتيجيات:(15)

- ✓ **تشخيص العقبات أمام تحقيق النمو والحد من الفقر** :يمكن لأي إستراتيجية معنية بالحد من الفقر أن تبدأ باستخدام البيانات الموجودة لتعريف الفقراء، وأماكن إقامتهم، وتحديد المجالات التى يتعين تعزيز البيانات المتعلقة بها. واستناداً إلى هذا الوصف، يمكن لإستراتيجية الحد من الفقر أن تحلل العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التى تعوق تحقيق النمو والحد من الفقر بسرعة أكبر.
- ✓ **السياسات والأهداف** : في ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه، يمكن تحديد إستراتيجية الحد من الفقر الأهداف متوسطة الأجل وطويلة الأجل لإستراتيجية الحد من الفقر في البلد المعنى، وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية، والهيكلية، والاجتماعية اللازمة لتحقيقها .
- ✓ **متابعة التقدم** :للوصول إلى فهم أفضل للرابطة بين السياسات والنتائج، ينبغى أن تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر إطاراً لمراقبة التقدم المحرز وآليات لتقاسم هذه المعلومات مع شركاء البلد المعنى في التنمية.
- ✓ **المساعدات الخارجية** : يمكن أن تؤدى الإستراتيجية أيضاً إلى زيادة فعالية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية. ويمكنها كذلك تقييم الأثر المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها، بما في ذلك الوفرات الفعلية المتحققة من تخفيف أعباء الديون.
- ✓ **إقامة عملية قائمة على المشاركة** : يمكن أن تصف الإستراتيجية شكل المشاورات ومعدل تواترها وأماكن إجرائها؛ وأن تقدم تلخيصاً لأهم القضايا المطروحة وآراء المشاركين فيها؛ وأن توضح تأثير المشاورات على تصميم الإستراتيجية؛ وأن تتضمن مناقشة لدور المجتمع المدنى في المراقبة والتنفيذ مستقبلاً.

الخاتمة:

الهدف من وضع إستراتيجية الحد من الفقر هو تدعيم المبادئ الأساسية المتمثلة في شعور البلدان بملكية البرامج المدعمة بموارد الصندوق، والتنمية الشاملة، والمشاركة العامة على نطاق واسع.

إن إستراتيجية الحد من الفقر يوفر لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى إطاراً للإقراض الميسر وتخفيف أعباء الديون، فأن هذه الاستراتيجيات تعد بالغة الأهمية لعمل المؤسستين. وتقوم البلدان المشاركة بإرسال الإستراتيجية النهائية للصندوق والبنك الدولى لإقرارها، ، ومع تحليل هذه الاستراتيجيات من شأنها معالجة القضايا الصعبة أو الخلافية على نحو فعال.

الهوامش:

[1] التقرير الاقتصادي الموحد حول الأمن الغذائي في العالم ،(2007). ص 12.

[2] البنك الدولي، التقرير السنوي حول الفقر في العالم، (2013)، ص6.

[3] البنك الدولي، التقرير السنوي حول الفقر في العالم، (2013)، ص09.

[4] نفس المرجع السابق، ص10.

[5] البنك الدولي، التقرير السنوي حول الفقر في العالم، (2013)، ص15.

[6] ماهو النقد الدولي www.imf.org, 18/09/2013 .

[7] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، (الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999)، ص156-157.

[8] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005)، ص 257-258.

[9] تقرير صندوق النقد الدولي، إستراتيجية الحد من الفقر،2013 ، ص 12.

[10] يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000)، ص63-64.

[11] مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2004)، ص66-67.

[12] بسام حجاز، بسلم حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003)، ص179-180.

[13] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، (دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003)، ص344-345.

[14] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ص259.

[15] كريستين لاغارد – مديرة عامة لصندوق النقد الدولي- اجتماع سنوي للجنة بريتون وودز بواشنطن، حول الاستقرار والنمو للحد من الفقر ،15 ماي 2013.